هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج بكالوريوس الحقوق

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 10- 11 مايو 2010

قائمة المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية 1

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي..... 3

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج 9

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 14

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة 17

6. الاستنتاج 20

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2011

1.عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1.1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربعة التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج الأكاديمي يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر رقم (1): **المنهج الدراسي**
المؤشر رقم (2): **كفاءة البرنامج**
المؤشر رقم (3): **المعايير الأكاديميَّة للخرِّيجين**
المؤشر رقم (4): **فعالية إدارة ضمان الجودة**

يكون الحكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

i. البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ أو
ii. هناك قدَر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفاءه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ أو
iii. البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1.2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في جامعة البحرين

لقد تمت مراجعة البرنامج الأكاديمي بكالوريوس الحقوق في جامعة البحرين من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (**HERU**) التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (**QAAET**) بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته التي تقدمت بها جامعة البحرين، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي تمت في 10 – 11 مايو 2010.

ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة من النتائج المقدمة في هذا التقرير في تعزيز برنامج بكالوريوس الحقوق بها.

تم إخبار جامعة البحرين من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بالكتاب المؤرخ في 20 يناير 2010 بأن برنامج بكالوريوس الحقوق سيخضع لعملية مراجعة الجودة وأن الزيارة الميدانية محدد لها يومي 10 – 11 مايو 2010. من أجل التحضير لمراجعة البرنامج، قامت جامعة البحرين بإجراء تقييم ذاتي لبرنامجها وقدمت تقرير التقييم الذاتي وملحقاته في الموعد المتفق عليه في مارس 2010.

تأسست جامعة البحرين في عام 1986 وهي تضم الآن ثماني كليات هي: كلية التعليم التطبيقي، كلية الآداب، كلية إدارة الأعمال، كلية الهندسة، كلية تقنية المعلومات، كلية الحقوق، كلية العلوم، وكلية البحرين للمعلمين. ويتبع كلية الحقوق برنامج واحد هو برنامج بكالوريوس الحقوق، وهو البرنامج قيد المراجعة.

معظم المقرارات فى برنامج بكالوريوس الحقوق يتولى مسئولية تدريسها قسمان هما: قسم القانون العام، وقسم القانون الخاص وقد بلغ عدد اعضاء الهيئة الأكاديمية بالكلية 45 عضوا منهم 8 بدرجة أستاذ و10 بدرجة أستاذ مشارك و12 بدرجة أستاذ مساعد و15 مساعد باحث. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين فى برنامج بكلويوس الحقوق فى النصف الاول من العام الجامعى 2009 – 2010 فى الفترتين الصباحية والمسائية 792 طالبا منهم 161 طالب من الذكور و631 من الاناث (بنسبة حوالى 20% ذكور و80% إناث). وبلغ عدد الطلبة البحرينيين 757 طالباً بينما بلغ عدد الطلبة الخليجيين 17 طالباً وبلغ عدد الطلبة العرب 18 طالباً (بنسبة حوالى 95.5% بحرنيين و4.5% خليجيون وعرب).

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهاج والتعليم وتقييم انجازات الطلبة وينبغي أن يكون المنهاج ملائما للغرض المنشود.

2.1 للبرنامج أهداف واضحة تتفق مع رسالة المؤسسة، وهو مصمم بشكل جيد لتحقيق المعرفة والمهارات المطلوبة لتلبية احتياجات سوق العمل في البحرين. وتتوافق أهداف البرنامج مع أهداف الجامعة.

2.2 تم تحديد مخرجات التعلم المطلوبة (ILOs) فى البرنامج بشكل جيد، وهي تتلاءم مع أهداف البرنامج. ويتضمن البرنامج من الناحية النظرية مزيج من المقررات الدراسية الإلزامية والاختيارية. وتتتابع المقررات الدراسية لتبدأ بمقررات تمهيدية ثم مقررات متقدمة في معظم التخصصات. كما يتضمن البرنامج مقررات دراسية تكسب الطالب المهارات الذهنية والمهنية وتصقل قدرته على الفهم والتحليل لبناء العقلية القانونية، بما يتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتتنوع المقررات الدراسية لتشمل تخصصات قانونية متعددة تؤدي إلى اتساع نطاق المعرفة واكساب الطلاب المهارات المطلوبة في المجالات الأساسية للحصول على الدرجة الجامعية.

2.3 يتبع البرنامج نظام الساعات المعتمدة وهو يتكون من عدة مستويات، ومقسم إلى فصول دراسية. ويتطلب لحصول الطالب على الشهادة الجامعية أن يجتاز بنجاح 45 مقرراً تمثل في مجموعها عدد 132 ساعة معتمدة. يأخذ الطالب منها 44 مقررا بواقع 3 ساعات أكاديمية معتمدة للمقرر، ومقرر واحد تدريب عملى لا يحسب له ساعات معتمدة. وتحتوى المقررات على 41 مقرر إجباري، وعدد 4 مقررات اختيارية. وقد جاء بتقرير التقييم الذاتي أن المقررات الاختيارية في البرنامج عددها 12 مقررا عدد ساعات كل مقرر منها 3 ساعات معتمدة، يختار الطالب من بينها 4 مقررات يجب أن يجتازها للحصول على درجة البكالوريوس في الحقوق.

2.4 وقد اتضح للجنة المراجعة من الإطلاع على جدول النتائج النهائية للطلاب في العام الجامعي 2008 – 2009، والفصل الأول من العام الجامعي 2009 – 2010 ومن المقابلات التي

أجريت مع الطلاب خلال الزيارة الميدانية أن المقررات غير موزعة على الفصول الدراسية، بل يتم طرح جميع المقررات الإلزامية في كل فصل دراسي فيما عدا مقررين لم يطرحا في الفصل الدراسي الأول 2008 – 2009.

2.5 كما اتضح للجنة المراجعة أن المقررات الاختيارية وعددها 12 مقررا لم يطرح منها سوى 5 مقررات فقط في الفصول الدراسية الثلاثة: الفصلين الدراسيين للعام الجامعي 2008 – 2009، والفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2009 – 2010. ولم تُطرح المقررات الاختيارية الأخرى في أي فصل من الفصول الدراسية الثلاثة السابقة. وقد تبين للجنة المراجعة من مناقشة الطلاب أن الفرصة الوحيدة المتاحة للطالب في الاختيار هي تمكينه من اختيار مقرر واحد من بين مقررين هما: مقرر قانون القانون البحري ومقرر قانون الملكية الفكرية والأدبية. ونتيجة لذلك فإن فرصة الطالب في اختيار المقررات التي تتفق مع ميوله ورغباته تكاد تكون معدومة، ولم يعد هناك دور يُذكر – في ظل هذا الوضع – للمشرف الأكاديمي في توجيه الطالب في اختيار المقررات.

2.6 والمقررات موثقة إذ تم توصيفها فى ملف كل مقرر وتحديد الفترة الزمنية التي يتم تدريسها فيها موزعة على أسابيع الفصل الدراسي، ويحتوى ملف المقرر المطروح على ما يتعلق به طوال الفصل الدراسى. وقد لاحظت لجنة المراجعة وجود مسميات غير دقيقة لبعض المقررات.

2.7 إنّ الهدف الأول للبرنامج هو الربط بين مخرجات العمليات التعليمية والبحثية ومتطلبات المجتمع وسوق العمل فى شتى نطاقاته. ولتحقيق هذا الهدف شكّلت الكلية لجنة خاصة لتطوير المقررات بما يتوائم مع احتياجات سوق العمل، وقد تضمن تقرير التقييم الذاتى الإشارة إلى قيام هذه اللجنة بمراجعة المقررات أكثر من مرة، حيث أُضيفت بعض المقررات كما اُدمجت مقرارات أخرى مع غيرها بما يتفق مع الهدف الأول من أهداف البرنامج. غير أن لجنة المراجعة اتضح لها ان نتائج أعمال هذه اللجنة محدودة للغاية كما أن أعمالها غير موثقة.

2.8 وقد لاحظت لجنة المراجعة أن البرنامج يخلو من المقررات التي تتوافق مع التطورات الحديثة في القانون. وقد يكون من المناسب إضافة مثل هذه المقررات كمواد اختيارية ليتواكب البرنامج مع التطورات القانونية الحديثة.

2.9 وفى اطار تحقيق الهدف الخامس من أهداف البرنامج وهو الربط بين النظرية والتطبيق بما يضمن الاستفادة من المخرجات التعليمية فى الواقع القانوني العملي، فإن محتوى مقرر برنامج البكالوريوس يحتوى على مقررين تطبيقيين. ويدخل ضمن المقررين التطبيقيين المحاكم الصورية، غير أن اللجنة ترى أنّ هذين المقررين لا يكفيان لتحقيق الربط بين النظرية والتطبيق، كما أن المقررين من ضمن المواد الاختيارية، وبالتالي فإن الاستفادة من المقررين في الواقع العملى استفادة محدودة للغاية.

2.10 ويؤدى الطلاب تدريب عملي فى المحاكم والنيابة والدوائر القضائية ومكاتب المحامين لمدة 8 أسابيع، وذلك بعد اجتياز 50 ساعة معتمدة.

2.11 لقد اشتركت الكلية بفريق من الطلبة في المسابقة العالمية التي تقام في مدينة فيينا بالنمسا فى السنتين الماضيتين وهذا يؤدي الى تنمية المهارات الذهنية واللغوية للطلاب وعرض مهاراتهم التحليلية وتطويرها والتواصل مع كليات الحقوق على مستوى العالم ومنافستها وهي من الممارسات الجيدة.

2.12 ويقدم الطالب بحث تخرج في الفصل السابق على تخرجه، وهذا في رأي اللجنة لايكفي لاكساب الطالب المهارات المطلوبة والقدرة على إجراء أبحاث جيدة، مما يؤثر سلبًا على المخرجات التعليمية المستهدفة. وقد لاحظت لجنة المراجعة من استعراض نماذج لبعض الأبحاث التى أجراها الطلاب أنها تتعلق بموضوعات سبق عرضها فى مؤلفات عامة ومن ثم فهى لا تضيف جديدا مما يعطى دلالة على انخفاض المستوى العلمى للأبحاث بوجه عام.

2.13 تتنوع أساليب التعلم والمواد الدراسية بحسب المقرر الدراسي. وغالبية المقررات تُدّرس باستعمال اسلوب المحاضرات التعليمية فأستاذ المقرر يلقي الدروس على الطلاب ويوجد كتاب مقررعليهم. ومن خلال اللقاء بالطلاب ومناقشتهم اتضح للجنة المراجعة أن الفرصة متاحة خلال المحاضرة للطلاب لمناقشة الأستاذ المحاضر والتفاعل معه. ونظراً لأن معظم المقررات تُدّرس عن طريق محاضرات مباشرة تلقى على الطلاب، يوجد لدى الطلاب انطباع عام بضعف فى الجانب المتعلق بأساليب التدريس وعدم تنوعها. ويتضمن الملف الخاص بالمقرر (المخطط الخاص بالمقرر الدراسي) أسلوب التدريس والمواد الخاصة بالمقرر

(الكتاب والمادة العلمية) ويدل على أن المقرر يساهم بشكل مناسب في تحقيق المخرجات المطلوبة لمستوى البرنامج.

2.14 فيما يتعلق بالتقييم لاحظت اللجنة بأنه لا توجد أساليب واضحة تتبعها الكلية لقياس المخرجات التعليمية الخاصة بالبرنامج ككل أو بالمقررات الدراسية. ويقوم التقييم على 3 محاور: (i)- الامتحانات الفصلية، حيث يؤدي الطالب امتحانين خلال الفصل الدراسي يخصص لكل واحد منهما 25% من الدرجة الكلية للمقرر. (ii)- امتحانات قصيرة وجزئية، وهي تعبر عن مدى مشاركة الطالب في مناقشات الفصل ويخصص لها 10% من إجمالي الدرجة. (iii)- الامتحان النهائي، ويخصص له 40% من إجمالي الدرجة. بعد الاطلاع على أسئلة بعض الامتحانات النهائية للمقررات تبين للجنة المراجعة ان معظم الأسئلة تميل الى الطابع النظري وأنه لا توجد سياسة واضحة تتعلق بربط التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر. كما تميل غالبية اسئلة الامتحانات الى اختبار قدرة الطالب على المعرفة النظرية، ومع ذلك توجد نسبة قليلة من أسئلة الامتحانات تختبر قدرة الطالب على البحث والتفكير ولكنها غير كافية. ونتيجة لذلك فإن معظم الامتحانات لا تقيس كفاءة الطالب من حيث مدى اكتسابه للمهارات الذهنية والعملية، بل تختبر – بصفة أساسية – قدرته على اكتساب المعرفة النظرية.

2.15 أما بالنسبة للامتحانات الفصلية، وهى تعقد خلال الفصل الدراسى بواقع امتحانين اعتبارا من الفصل الدراسى الثانى 2009-2010 ويخصص لكل امتحان منهما 25% من مجموع علامات المقرر، فقد وجدت لجنة المراجعة أن من الممارسات الجيدة أن الطالب تُسّلم إليه أوراق اجابة الامتحان بعد تصحيحها ليتعرف على اخطائه وتتاح له فرصة مناقشة استاذ المقرر لمعرفة أوجه القصور فى الاجابة وبالتالى يمكنه تلافى ما يقع فيه من أخطاء ويستوعب الجوانب التى لم يكن يعلمها. وبعد الانتهاء من مراجعة الاجابات وتأكد الطالب من درجته يتم اعادة أوراق الاجابة الى القسم للاحتفاظ بها.

2.16 وقد وجدت لجنة المراجعة أن كل عضو هيئة تدريس يضع أمام مكتبه جدوله الدراسى متضمنا الساعات المكتبية لمراجعة الطلبة والرد على استفساراتهم فيما يتعلق بالصعوبات التى قد يواجهونها اثناء الدراسة والاجابة على أسئلتهم وتعليقاتهم بخصوص موضوعات المقرر.

2.17 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي تود اللجنة **الإشادة** بالنقاط التالية:

- للبرنامج أهداف واضحة تتفق مع رسالة المؤسسة، وهو مصمم بشكل جيد لتحقيق المعرفة والمهارات المطلوبة لتلبية احتياجات سوق العمل في البحرين. وتتوافق أهداف البرنامج مع أهداف الجامعة.
- تم تحديد مواصفات المقررات ومخرجات التعلم المطلوبة ILOs للبرنامج بشكل جيد، وهي تتلاءم مع أهداف البرنامج.
- يتضمن البرنامج مقررات دراسية تُكسب الطالب المهارات الذهنية والمهنية وتصقل قدرته على الفهم والتحليل لبناء العقلية القانونية، وبما يتوافق مع معظم المخرجات التعليمية للبرنامج.
- تُتاح الفرصة في المحاضرات للطلاب لمناقشة الأستاذ المحاضر والتفاعل معه.
- يوجد نظام جيد لتقييم الطالب يقوم على توزيع علامات المقرر لقياس أداء الطالب ونشاطه خلال الفصل الدراسي، فضلاً عن مستوى الأداء في الامتحان النهائي.
- اشتراك الكلية بفريق من الطلبة في المسابقة العالمية التي تقام في مدينة فيينا بالنمسا يؤدي إلى تنمية المهارات الذهنية واللغوية للطلاب وعرض مهاراتهم التحليلية وتطويرها والتواصل مع كليات الحقوق الأخرى على مستوى العالم ومنافستها.
- يوجد نظام يسمح للطالب بالإطلاع على أوراق إجابة الامتحانات الفصلية للتعرف على اوجه القصور في إجابته وتلافي الأخطاء التي يقع فيها فضلا عن مراجعة الأستاذ.
- اعلان أعضاء هيئة التدريس الساعات المكتبية أمام مكاتبهم لتمكين الطلاب من مقابلتهم ومساعدتهم لتخطى الصعوبات التى تواجههم أثناء الدراسة.

2.18 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة الكليّة القيام بما يلي:

- التوسع في استخدام الوسائل الحديثة في التعليم والتعلم، وعدم الاكتفاء باسلوب المحاضرة التقليدية في التدريس، كما هو الحال في معظم المقررات.
- إتاحة فرصة حقيقية للطالب في اختيار المقررات الاختيارية عن طريق طرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي.

- تطوير أسلوب قياس مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وللمقررات، ووضع معايير للامتحانات تتضمن ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة.
- زيادة عدد الساعات المخصصة لتدريس المقررات التطبيقية وتنوعها على ان يشمل ذلك دروس تطبيقية وعملية (Tutorials).
- استحداث مقررات جديدة تتلائم مع التطورات الحديثة في القانون مثل التجارة الالكترونية، الاتصالات، المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، عقود التجارة الدولية، عقود البترول واستغلال الثروات الطبيعية، اتفاقات منظمة التجارة العالمية. مع مراعاة أن هذه المقررات يمكن تدريسها كلها أوبعضها باللغة الانجليزية.
- الاهتمام بتدريس قواعد البحث مبكرا لتعليم الطالب منذ بداية الإلتحاق بالكلية فن الصياغة القانونية، وقواعد اعداد الابحاث العلمية والمقالات القانونية.
-

2.19 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

كفاءة البرنامج تعتمد على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التعليم، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلم والطريقة المتبعة في قبول الطلاب في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3.1 بلغ عدد الطلاب المقيدين في البرنامج في الفصل الدراسي الأول 2009 – 2010 عدد 794 طالباً معظمهم من البحرينيين، ويوجد بينهم عدد قليل من الطلاب العرب. تسري على الطلاب في برنامج بكالوريوس الحقوق قواعد قبول الطالب المستجد في جامعة البحرين ككل وهي تقوم على التنافس على الفرص المتاحة في كل برنامج، ويُشترط حصول الطالب، للالتحاق ببرنامج بكالوريوس الحقوق، على 70% في شهادة الثانوية العامة على الأقل بالإضافة إلى اجتياز اختبار قدرات عامة واختبار أو مقابلة شخصية والنتيجة هي قبول طلاب مؤهلين بشكل مناسب للالتحاق بالبرنامج .

3.2 يبلغ عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية 30 عضواً منهم 8 بدرجة أستاذ، 10 بدرجة أستاذ مشارك، و12 بدرجة أستاذ مساعد. وجميعهم يعملون بنظام دوام كامل وتتنوع تخصصات أعضاء الهيئة التدريسية. وهناك عدة مؤشرات إيجابية تدل على كفاءة أعضاء هيئة التدريس فهم يمتلكون من المؤهلات والخبرات والإمكانات ما يمكّنهم من القيام بإلقاء المحاضرات العلمية، والإشراف الأكاديمي، والتدريس، والتأليف العلمي بصورة مناسبة؛ فالمؤهلات العلمية التي حصلوا عليها من خارج مملكة البحرين من جامعات مرموقة محل تقدير بما يساهم في كفاءة العملية التعليمية، كما أن مؤلفاتهم تغطي معظم المقررات الدراسية. وبالإضافة إلى ذلك، فهم يتمتعون بقدر كاف من الحرية الأكاديمية والطرح العلمي بما يساعد على الموضوعية والتجرد في تناول موضوعات المقررات الدراسية. غير أنه تبين للجنة المراجعة أن الكلية لا تستعين بأصحاب الخبرات العملية من خارج الجامعة من قضاة وكبار محامين ومحكمين، خاصة فى المقررات التطبيقية والجوانب العملية والتى تحتاج إلى خبرة عملية لدعم البرنامج.

3.3 ومن المؤشرات الإيجابية تعيين أوائل الخريجين كمساعدي بحث بعد اجتيازهم اختبار قدرات وابتعاثهم إلى الخارج في جامعات أوروبية وأمريكية متميزة بغرض الحصول على درجات

ومؤهلات علمية عليا في الحقوق، وقد وجدت لجنة المراجعة أن الجامعة قد ابتعثت خمسة عشر مساعد بحث إلى جامعات أوروبية وأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية.

3.4 ومن المؤشرات الإيجابية أيضا كفاية عدد أعضاء الهيئة التدريسية، فقد وجد أن عددهم كاف بالنظر إلى عدد الطلبة وأن النسبة هي عضو هيئة تدريس لكل 25 طالب، وهي نسبة جيدة تتوافق مع المعايير المعمول بها في الجامعات العالمية. غير أن من الملاحظ عدم وجود عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس ممن يجيدون التدريس باللغة الإنجليزية. ومن الواضح أن الكلية بحاجة إلى تعيين مزيد من الأساتذة الذين يجيدون تدريس المقررات القانونية باللغة الإنجليزية لسد هذا النقص والاستجابة لاحتياجات سوق العمل.

3.5 أما عن نصاب التدريس لعضو هيئة التدريس فهو تقريباً 12 ساعة صفية، غير أنه إذا دعت الحاجة يجوز تكليف الأستاذ بساعات إضافية، وفي جميع الأحوال يُتوقع من أعضاء هيئة التدريس التواجد بالجامعة مدة لا تقل عن 40 ساعة في الأسبوع من أجل التدريس والإشراف والتحضير وأية أعمال إدارية أخرى. كما وجدت لجنة المراجعة أن نصاب الإشراف لكل أستاذ مناسب، ولا يتحمل الأساتذة أعباء إضافية في التدريس أو الإشراف. أما عن الكادر الإداري فقد لوحظ أنه يقوم بالمهام الموكلة اليه بكفاءة.

3.6 وقد وجدت لجنة المراجعة أن المصادر المادية التي تدعم البرنامج موثوقة. وتشغل الكلية مبنى مستقل ملحق به مبنيين منفصلين أحدهما لاستراحة الطلبة والآخر لاستراحة الطالبات ويوجد بالمبنى مكاتب كافية للأساتذة، وعدد 16 قاعة درس بعضها مزود بأجهزة عرض مرئي تسع كل قاعة منها عدد 40 طالب، ومدرج به 127 مقعد بالإضافة لقاعة بها 50 مقعد، بالإضافة إلى قاعتين للتدريب للمحكمة الصورية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه يوجد من بين قاعات الدرس 8 قاعات غير مجهزة بأجهزة عرض مرئي، إلا أن إدارة الكلية في سبيلها لاستكمال تجهيزها.

3.7 أما عن المكتبة القانونية بالكلية فقد وجدت لجنة المراجعة أن مساحة المكتبة محدودة ولا تتسع لعدد كاف من الطلبة والباحثين، بالإضافة إلى قدم المصادر والمراجع الموجودة بالمكتبة، لاسيما الدوريات والمجلات العربية والأجنبية، وعدم كفايتها، ونقص أجهزة الحاسوب

بالمكتبة. كما لاحظت اللجنة أن عدد ساعات الدوام في المكتبة يحتاج إلى زيادة. كما أن هناك احتياج لتدعيم المكتبة بالاشتراك في مزيد من شبكات المعلومات القانونية العالمية.

3.8 وجدت لجنة المراجعة استناداً إلى احصائيات المترددين على المكتبة أن هناك عدد كبير من المترددين في أعوام 2008 – 2010. ورغم أن هذه الإحصائيات لا تميز بين الطلاب وغيرهم إلا أن العدد الكبير للمترددين على المكتبة يكشف اهتمام الطلاب بالتردد على المكتبة والاستفادة من خدماتها.

3.9 وقد وجدت لجنة المراجعة ان هناك اهتمام من قبل الجامعة بالطلبة الذين يعانون من الاعاقة البصرية من خلال مشروع انشاء مختبر حاسوب فيزيوبريل للمكفوفين. ولكن لا توجد مشروعات مماثلة للاهتمام بالطلاب الذين يعانون من أنواع أخرى من الاعاقة.

3.10 وتتوافر على موقع الجامعة معلومات كافية ومقدمة بشكل جيد تحت عنوان "عمادات مساندة" تتعلق بمعلومات عن نظام القبول والتسجيل ونشرات شئون الطلاب صدرت منها تسعة نشرات حتى الآن. كما تتوافر معلومات مطبوعة على أوراق في شكل نشرات أو كتيبات بهدف تزويد الطلاب بالمعلومات، وكذلك يوجد برنامج مدته يوم واحد من أجل تهيئة الطلاب الجدد يتضمن تعريف الطلاب بالجامعة والكلية لمساعدتهم على الانخراط في النظام الجامعي والتأقلم معه.

3.11 وقد وجدت لجنة المراجعة أن إدارة الكلية تعمل على التغلب على مشكلة انخفاض مستوى الطلاب في اللغة الإنجليزية عن طريق تقديم برنامج تمهيدي لرفع مستوى الطلاب في اللغة، وأيضاً من خلال مقررين لتعلم اللغة الإنجليزية.

3.12 تتيح الجامعة للطلاب التسجيل المبدئي والاطلاع على المقررات وأسماء أعضاء هيئة التدريس ومعرفة درجاتهم وتقديراتهم من خلال موقع الجامعة على شبكة الانترنت. كما يكون لكل طالب مقيد في الكلية مرشد أكاديمي لتقديم النصح إليه ومساعدته في اجتياز ما يصادفه من صعوبات أثناء دراسته بالكلية. ويلتزم أعضاء هيئة التدريس بالكلية بالاعلان عن الساعات المكتبية والتواجد بمكاتبهم فيها لتمكين الطلاب من الاستفادة من مقابلة مرشدهم الأكاديمي.

3.13 وبشكل عام فإن الترتيبات المعدة من أجل دعم الطلاب وتوجيههم سواء على مستوى الجامعة أو مستوى البرنامج مناسبة وتحقق الغايات والأهداف المطلوبة.

3.14 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج الأكاديمي تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- شروط قبول الطلاب تؤدي إلى قبول طلاب مؤهلين بشكل مناسب للالتحاق بالبرنامج.
- عدد أعضاء هيئة التدريس كاف بالنسبة لعدد الطلاب، وتمثل النسبة عضو هيئة تدريس لكل 25 طالبا.
- تنوع مؤهلات وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية يدل على كفاءتهم، كما أن مؤلفاتهم تغطي معظم المقررات الدراسية.
- تعيين مساعدي بحث وتدريس من الطلبة الأوائل وإيفادهم إلى جامعات أجنبية للحصول على مؤهلات عليا في القانون، ويوجد حاليا 15 مساعد بحث تم إيفادهم إلى جامعات أوروبية وأمريكية.
- تمتع عضو الهيئة التدريسية بالحرية الأكاديميـــة بما يساعد على الموضوعية والتجرد في تناول موضوعات المقررات الدراسية وعرض آرائهم بحرية.
- وجود برنامج من أجل تهيئة الطلاب الجدد للإنخراط في المجتمع الجامعي والتأقلم معه.
- وجود موارد مادية كافية لدعم البرنامج.
- الاهتمام بالطلبة الذين يعانون من الاعاقة البصرية من قبل الجامعة.

3.15 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة القسم القيام بما يلي:

- زيادة عدد الأساتذة المتخصصين في تدريس المقررات القانونية باللغة الإنجليزية.
- تطوير مكتبة الكلية عن طريق زيادة المساحـــة المخصصة لها وزيادة عدد المراجع والدوريات العربية والاجنبية والاشتراك فى مزيد من شبكات المعلومات القانونية الالكترونية العربية والأجنبية بالاضافة الى زيادة عدد أجهزة الحاسب الموجودة بالمكتبة.
- التوسع الرأسى والأفقي في برامج رفع مستوى اللغة الانجليزية.

- الاستعانة بذوى الخبرات العملية من خارج الجامعة كالقضاة وكبار المحامين والمحكمين لتدريس بعض المقررات أو الموضوعات التطبيقية والعملية دعما للبرنامج.

3.16 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4.1 أن المعايير الأكاديمية محددة بوضوح بالنسبة للأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة في مواصفات البرنامج. وهنالك رضا عام عن مستوى خريجي الكلية من قبل أصحاب العمل ومؤسسات المجتمع. وقد اتضح ذلك بجلاء للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية من خلال اللقاء بممثلين لأرباب الأعمال ومؤسسات المجتمع. غير أن بعضهم أبدى ضرورة تطوير المقررات وتحديثها بما يتلاءم مع التطورات الحديثة واحتياجات سوق العمل.

4.2 لا توجد في البحرين معايير أكاديمية وطنية في مجال العلوم القانونية، ولكن الكلية تسترشد بالمعايير الأكاديمية المطبقة في الجامعات الفرنسية. وقد ساهمت جامعة بانتيون أساس باريس في وضع البرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن المعايير الأكاديمية القياسية التي تتبعها الكلية لم يتم إجراء المقارنة بينها وبين المعايير المناظرة في كليات الحقوق في الدول العربية. لذلك تنصح اللجنة الجامعة الاطلاع على المعايير الاكاديمية القياسية المتوفرة مؤخرا لدى بعض الدول العربية.

4.3 يوجد نظام مناسب لتقييم نتائج الطلاب، ولا يعتمد التقييم على اختبار واحد يعقد في نهاية الفصل الدراسي، بل يتم التقييم على عدة مراحل. واعتباراً من الفصل الدراسي الثاني 2009 – 2010، يُعقد خلال الفصل الدراسي امتحانين في فصلين لكل مقرر(بدلا من امتحان واحد) يُخصص لكل امتحان منهما 25% من الدرجة الكلية وتخصص نسبة 10% من الدرجة للنشاط الفصلي، 40% للامتحان النهائي في نهاية الفصل الدراسي. كما تتاح للطالب في امتحاني الفصلين الدراسيين فرصة الاطلاع على كراسة اجابته والتعرف على ما يوجد فيها من أخطاء ومناقشة الأستاذ المصحح في إطار منهجية الإجراءات وقيامها على العدالة والشفافية.

4.4 لاحظت لجنة المراجعة انخفاض مستوى المقررات التي تُدّرس بالإنجليزية في تخصصي القانون التجاري والقانون الدولي. وقد أبدى الطلاب عدم رضائهم عن مستوى هذه المقررات

لأنها مختصرة للغاية وغير كافية لتزويدهم بالمعرفة والفهم للموضوعات التي يعالجها القانون التجاري البحريني. كما أن كثير من المصطلحات القانونية الواردة في القانون الوطني يضيع معناها عندما تترجم إلى اللغة الإنجليزية.

4.5 كما أبدى الطلاب عدم رضائهم بسبب قصور وسائل تدريس هذه المقررات وعدم تنوعها. مما يعوق تحقيق المخرجات التعليمية المستهدفة لتلك المقررات. وقد لاحظت لجنة المراجعة انخفاض مستوى النجاح في تلك المقررات بوجه عام. وهذا لا يرجع فقط لانخفاض مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية، وإنما يرجع أيضاً لعدة عوامل أخرى من أهمها تدني مستوى المقرر بسبب قصر التأليف باللغة الإنجليزية في هذه المقررات على أساتذة الكلية دون الاستعانة بأفضل المؤلفات الأجنبية في التدريس، وعدم كفاية الاساتذة المتخصصين، وعدم كفاية برنامج تأهيل الطلاب في اللغة الإنجليزية، وقصور وسائل التدريس.

4.6 تتيح الكلية منبراً للطلبة للتعبير عن أفكارهم القانونية والأدبية من خلال مجلة مخصصة للطلبة وهي مجلة "أصداء حقوقية" وقد أطلعت اللجنة على العدد الرابع من تلك المجلة. وهناك بعض انجازات لاصفية للطلاب كالزيارات الميدانية للمحاكم والسجون والمشاركة في بعض الفعاليات الخارجية. وقد أنشئت جمعية كلية الحقوق وهي جمعية طلابية تابعة لدائرة الأنشطة الطلابية في الجامعة وهي تمارس أنشطة طلابية متعددة تحت رقابة وإشراف عمادة شئون الطلبة في الجامعة.

4.7 لقد وجدت لجنة المراجعة أن الصلة بين الكلية وخريجيها ضعيفة إذ لا يوجد بالكلية آلية لمتابعة بيانات الخريجيين وتحديثها للتواصل معهم. وقد ذُكر في تقرير التقييم الذاتي للكلية أنه تم ترتيب لقاء معهم بتاريخ 2010/3/16 لوضع الترتيبات التي تمكن الكلية من التواصل معهم على نحو دائم وقد تبين للجنة المراجعة أن هذا اللقاء لم يسفر عن أي اقتراح لتقوية الرابطة بين الكلية وخريجها والتواصل معهم. نتيجة لضعف الصلة بين الكلية والخريجين، لا تتوافر لدى الكلية احصائيات شاملة حول الوجهة الأولى للخريجيين والوظائف التي يشغلونها حاليا. ولكن هناك رضا عام من أرباب العمل ومؤسسات المجتمع عن مستواهم، مما يعطي مؤشر على تحقيق البرنامج ككل للأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة.

4.8 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- تم تحديد المعايير الأكاديمية بشكل واضح في مواصفات البرنامج.
- وجود رضا عام عن مستوى خريجي الكلية من قبل أرباب الأعمال والمؤسسات المختلفة.
- يوجد نظام مناسب لتقييم نتائج الطلاب على عدة مراحل خلال الفصل الدراسي في إطار منهجي يقوم على العدالة والشفافية.
- يعبر الطلبة عن أفكارهم القانونية والأدبية من خلال نشرها في مجلة للطلبة وهي مجلة أصداء حقوقية.

4.9 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة القسم القيام بما يلي:

- إجراء المقارنة بين المعايير الأكاديمية القياسية التي تتبعها الكلية والمعايير المناظرة في كليات الحقوق في الدول العربية والأجنبية.
- رفع مستوى المقررات التي تُدّرس باللغة الانجليزية ووضع ضوابط لاختيارالمقررات التى تُدّرس باللغة الانجليزية بما لايؤثرعلى استيعاب الطالب للقوانين الوطنية الحاكمة باللغة العربية.
- تقوية الصلة ما بين الكلية وخريجيها من خلال إنشاء كيان أو جمعية تمثل الخريجين.

4.10 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج – بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة – تبعث على الثقة في البرنامج.

5.1 توجد شروط واضحة لقبول الطلاب في كلية الحقوق، إذ تسري عليهم الشروط العامة لقبول الطلاب المستجدين في جامعة البحرين. وتتبع الكلية في برنامجها الدراسي نظام الساعات المعتمدة المطبق في جامعة البحرين.

5.2 وقد أنشأت الجامعة مركزا لضمان الجودة والاعتمادية إيماناً منها بأهمية نشر ثقافة الجودة والتطوير المستمر لبرامجها الأكاديمية ويسعى المركز إلى القيام بدور فعال لتحقيق هدف الجامعة في اعتماد برامجها ودعمها بالتنسيق مع الكليات المختلفة. كما تتم المراجعات الداخلية بصفة مستمرة وفقا لمجموعة من الترتيبات وذلك لضمان حسن سير العملية التعليمية وجودة مخرجاتها. وتتبنى الجامعة برنامجاً لتطوير أداء هيئة التدريس وقد اطلعت لجنة المراجعة على التقرير الختامي للبرنامج عن العام الجامعي 2008 – 2009؛ غير أن هذا البرنامج لا يكفى وحده لدعم قدرات هيئة التدريس فى تخصصاتهم المتنوعة.

5.3 هناك جهود واضحة على مستوى الكلية لتحقيق جودة البرنامج والمحافظة عليها. فقد أُنشئ مكتب لضمان الجودة على مستوى الكلية. وهناك اتجاه واضح من الكلية للقيام بمراجعة فعالة لبرنامجها الأكاديمي وهذا ما يكشف عنه تقرير التقييم الذاتي الذي تم إعداده بأسلوب واضح وجيد وهو تقرير يعبر عن مستوى الأداء الحقيقي في الكلية بما يتضمنه من جوانب إيجابية وجوانب سلبية تحتاج إلى تحسين.

5.4 وقد لاحظت لجنة المراجعة أن رسالة الكلية تم تعديلها في غضون شهر ديسمبر 2009، غير أن الرسالة المعدلة لم يتم الإعلان عنها في الكلية بشكل كافٍ ولا زالت الرسالة قبل التعديل هي المعلنة في لوحة بالدور الأول بالكلية. كما أن بعض أعضاء الهيئة التدريسية لا يعلمون شيئاً عن الرسالة المعدّلة.

5.5 يتم استطلاع آراء الطلاب حول جودة البرنامج من خلال استبيان يتم في نهاية كل فصل دراسي وفقاً لنموذج يوزع على الطلبة بهدف معرفة مدى جودة المقرر ومستوى أداء وكفاءة

أستاذ المادة. ولكن لم تجد لجنة المراجعة ما يفيد أن نتائج هذا الاستبيان تؤخذ بعين الاعتبار بما يؤدي إلى تحسين الأداء.

5.6 يوجد نظام للنظر في تظلمات الطلاب لإعادة النظر في تقييم الامتحان والدرجة التي حصل عليها الطالب. وبموجب هذا النظام يُشكّل رئيس القسم الأكاديمي لجنة خاصة من عضوين اثنين من أعضاء هيئة التدريس على ألا يكون من بينهما أستاذ المقرر لنظر التظلم. وقد تبين للجنة المراجعة أن القواعد المعمول بها تُتيح امكانية تعديل الدرجة التي حصل عليها الطالب في الامتحان عن طريق اللجنة المذكورة دون تحديد اي ضوابط للحالات التي تقتضى تعديل الدرجة. وقد اطلعت اللجنة على بعض نماذج لحالات تظلم عُدّلت فيها درجة الطالب من قبل لجنة التظلم بدون توضيح أسباب هذا التعديل. وتوصى لجنة المراجعة بمراجعة نظام التظلمات لإصلاح هذا الوضع تحقيقاً للعدالة والشفافية.

5.7 وقد شكلت الكلية لجنة لتطوير المقررات بموجب قرار من عميد الكلية صدر في شهر ابريل 2007 أُنيط إليها مهمة تطوير المقررات وتعديلها بما يتجانس مع حاجة المجتمع ومتطلبات سوق العمل. غير أن محاضر اجتماعات اللجنة غير موثقة بانتظام كما أن نتائج أعمالها محدودة للغاية. ولم يتضح للجنة المراجعة أن اللجنة قامت بإجراء أي دراسات جادة لتطوير المنهج والمقررات. وفي هذا المجال فقد أظهرت إدارة الكلية التزامها بإعادة تشكيل اللجنة من أجل تفعيل نشاطها والقيام بدور إيجابي وفعال في تطوير المنهج والمقررات. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه لا توجد خطة واضحة لتحسين الأداء بالكلية.

5.8 يُنظّم برنامج التعليم القانوني المستمر دورات وورش عمل تدريبية متعددة لصالح الوزارات والمؤسسات وكافة القطاعات المعنية لرفع مستوى الأداء وتلبية احتياجات المجتمع، مما يجعله أداة فعالة للتواصل بين الكلية والمجتمع.

5.9 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة تود اللجنة الإشادة بالنقاط التالية:

- هناك سياسة واضحة تتبناها الجامعة والكلية لتحقيق الجودة والمحافظة عليها.
- شروط قبول الطلاب بالكلية مناسبة.

- إنشاء مكتب لضمان الجودة بالكلية يتبنى خطة للمراجعة الداخلية بتنسيق ودعم من إدارة الجامعة.
- يتم استطلاع رأي الطلاب بشكل جيد من خلال نماذج استبيان.
- يقدم مركز التعليم المستمر برامج تدريبية لخدمة الجامعة والمجتمع.
- وجود نظام الساعات المكتبية يسمح للطالب بالتفاعل مع المشرف الأكاديمي وتقوية الصلة بينهما.
- إتاحة الفرصة للطالب للتعرف على أخطائه في الامتحانات الفصلية ومراجعة الأستاذ.
- إقامة ورش عمل تدريبية متعددة ينظمها برنامج التعليم القانوني المستمر لخدمة المجتمع.

5.10 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي اللجنة القسم القيام بما يلي:

- إعلان رسالة الكلية المعدلة ونشرها بطريقة كافية بحيث تصل الى جميع أعضاء الهيئة التدريسية و الطلاب وكافة اصحاب المصلحة المعنيين.
- وضع مزيد من البرامج لدعم قدرات هيئة التدريس في تخصصاتهم المختلفة.
- تطوير أداء لجنة تطوير المقررات وتوثيق نتائج أعمالها.
- إعادة النظر فى نظام تظلمات الطلاب من النتائج ليتفق بشكل أفضل مع العدالة والشفافية.
- وضع خطة لتحسين الأداء بالكلية ومتابعة تنفيذها.
-

5.11 **الحكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ البرنامج مستوفٍ لمؤشر فاعلية إدارة وضمان الجودة.

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

توجد ثقة في برنامج بكالوريوس الحقوق المقدم من قبل جامعة البحرين.